

رأه أعلم وان يتخذ جنسها وصفتهما بحيث
لو خلط لم يتبرأ وان يخلط قبل العقد
وان لا يشترط الزبح والخمر ان لا قدر المالكين
وان كان لواحد بغير ولا يضر راوية وثالث
باشروا الاستفتاء فالأظهر ان الحاصل المستقى
وعليه كرا البعل والراوية والثاني قاله
في البوطي انه بينهم علي قدر ارض واحد منهم
باب الهبة
ان كانت بغير معلوم فالأظهر صحة العقد
ويكون بيعا على العيب ولا رجوع فيها ويجوز
قاله ذهب بطلانها او بغير عوض فلا رجوع
فيها ان كانت لاحسن فان كانت من الأب
فله الرجوع وكذا المتأخر الأصول
في الأصح **قلت** بشرط بقا الموهوب
في سلطنة المتهب والله أعلم **وسمها العمري**
كان يقول عمرك دارى سوا قال
فان كنت في لورثتك او نكحت رجعت الي
وسمها الرقبي كان يقول ارقبتك كما
فان كنت قبلي رجعت الي وان كنت قبلك

استقرت لك في هبة ويبطل الشرط وقد
يرتب كل منهما صاحبه دارة فينقل ملك
كل منهما للاخر اذا اتقا بضاب **باب**
الضمان هو نوعان **احدهما ضمان البدن**
وهو باطل في أحد **قلت**
اي في حد ود الله تعالى والمذموم صحته
سدن من عليه عقوبة لا دي كقصاص
وحد قذف والله أعلم ويصح في غير
الحد ود في الاظهر **ثانيهما ضمان المالك**
بشرط ان يعلم المذموم وهو رعي هو
قلت الأصح انه لا يشترط معرفة من
عليه والله أعلم **والجديد** هو
الجهول وضمان بالمحج **قلت**
ويشترط كونه لازما للغيرم الكتابة او يولد
الي للزوم يصح ضمان الثمن في مدة الخيار في الأصح
والله أعلم ولا يصح ضمان الأعيان **قلت**
الأصح صحته والبراد ضمان ردها اما ضمان
قمتها لو تلفت فالأصح منعها والله أعلم
وضمان الدرر لازم للبايع بغير شرط

استقرت